

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**المملكة العربية السعودية**

**وزارة التعليم العالي**

**جامعة أم القرى**

**مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية**

**قسم المخطوطات**

بداية المصطلح

التي انما هي الالهة  
التي هي الالهة  
التي هي الالهة  
التي هي الالهة

سنة الرحمن الرحيم

سبحانك ما اعظم شأنك واظهر رحمتك انت الله  
الذي لا اله الا انت لا تشاهدك العين وانت اقرب الالهي  
وفوق حال الجمع المسمى باسمك فواظب الصغار الا ان لا  
ولا ينظر لظواهره ولا يابظر لافانته الا ان لا  
بذلك على ما سألنا انوار صفاتك اذ حيا الطلمات  
الا نور وجناح الانتعاش في مهابد عالم الزبور وصل  
على الهادي اليك بعد ما وقبنا غسق الخيال والقائلا لاجل  
حيث انصف وجه في الهوى فطال الضلال في محرم الكمال  
الانسيب والوجه ما دام في الغيب ما دارت  
الادوار والارواح وتسلطت الاليت والاكوان وبعد  
يقول العبقير العبقير في التبعيد حجب اسعد الدواني  
الصيد في مخرج حرم من الالسا وجوه برهاني انشا  
العاجب جل ذكره على اوج اراء الحكمة والكلام واجهت  
في تشييد بيانها وترتيب مقدمتها على بلج النظام ثم  
اعتقدت بانماذج في خاطر بر وجهه النقص والالزام والوجع  
والانعام ساكن في جميع ذلك الانصاف ناكاه بسبل

ان معناه  
الذي هو  
الذي هو

التي هي الالهة  
التي هي الالهة  
التي هي الالهة  
التي هي الالهة

لحمس ولا عشت لم اجهد على التقليد فسلكت النظر السبع  
لم اقمده بالخلق المتخاضع بالاتباع وقد سعت في تزيين العباد  
الا لا فرهم وان اقبل لظناب الكلام في المعاصري فاستصا  
غامضة فكرت ان يجتمع تعقيد العظا وقر العني فمضت  
وتعسر فهمه وقد كتبت في اقصى فهمي للصف ما خلا برهانه  
الطبيعي وانتهت في الوتوق وسيد ازمة التحقيق علم  
ان البرهاني الدونية لا احد المطلب مختصة في مسكبه  
احد جهات يتوقف على الظلال الدور والتس كما سبر عليك  
لا حرم زينة الرسالة على مقصد من لبث المسكبه وانما  
التي اسطرها انما تقدمه فيقول العبقير الاول في المسئلة  
وقم طرفه القطر الاول والاول فالاشك وجوده غير متاكلا  
فان استدل العاجب استدل او على سطر المطلوب ان لا شك في  
وجوده موجود تاما واخباره ملكنا استدل المشت المطلوب  
والافان رجع سلسلة الاتباع في المراتب والالاس  
العلل الاثر الزرية اذ كل مكن فلا علة رجع الحكماء  
ان ذلك الاحار حيث لا يشذ عن شئ منها موجودا ولو كان  
كما جزموا اجزاء معدوم ما فرضوا انما يوجد في اجزاء  
التي هي الالهة  
التي هي الالهة  
التي هي الالهة  
التي هي الالهة

ان معناه  
الذي هو  
الذي هو





عن يقين وجوده فهو واجب عندهم وان كان ذلك الاعتبار حادثا  
 فهو يوجب على حادث آخر وهكذا الراجح انما يحتاج جميع تلك الاعترافات  
 العلم بوجوبه او نفيها: الاصول الاعتبارية مطلقا لا يكون شرط لا يوجب  
 اصلا عما قبل: عدم المانع كما سئل من عدم وجوبه في الشرطية  
 قائل في علم السائل فان جميع الاعترافات بل الوجود يستلزمه في العلم  
 الاول بوجوبه بسلام الوجوه وقد تفرق الراجح في الوجود لو تحقق  
 احد الطرفين لذاته فاما في المباح طرأ الطرف الاخر فليس بالانقلاب او كذا  
 فاما في وجوبه فليس ترجيح الرجوع كما سئل او بسبب في ذلك الطرف  
 الرجوع بالذات او بما هو خارج الاستماع وان بالذات بالوجود والوجود  
 ما اورده عليه الوجوه الثلاثة في التفرق الا ان الواجب ينقل ما يجب به انها  
 ووجهه لليقين يعود الى التفرق الا ان الواجب يمتنع عليه ما يقع عليه حصل  
 في جميع فكل ان لم يتم ما ذكره في وجه البرهان وقد سئل في هذا  
 المطلوب رجحا حقيقة وهو ان الواجب في لثلاثة اولوية احد الطرفين  
 كما هو عين مقتضى المبرمج الطرف الاخر ضرورة بوجوه المتضادين  
 بالذات ورجوعه بسلامته لاستثناء ضرورة استماع ترجيح الرجوع  
 واستثناء مسلم لوجوب الطرف الاخر في فرض الاولوية غير  
 منتزعة الى العلم بوجوبه ووجوب كونه الوجوبه ليس انطوقه في

فاما في العلم بوجوبه او نفيها: الاصول الاعتبارية مطلقا لا يكون شرط لا يوجب  
 اصلا عما قبل: عدم المانع كما سئل من عدم وجوبه في الشرطية  
 قائل في علم السائل فان جميع الاعترافات بل الوجود يستلزمه في العلم  
 الاول بوجوبه بسلام الوجوه وقد تفرق الراجح في الوجود لو تحقق  
 احد الطرفين لذاته فاما في المباح طرأ الطرف الاخر فليس بالانقلاب او كذا

انما العلم بوجوبه  
 المستند الى  
 الواجب لا ياتي  
 الوجوبه في

العلم بوجوبه او نفيها

ونوره في صورة قياسه هكذا كمالها: الذوات مقتضاها بالاولوية  
 احد الطرفين فكذلك الذوات ذاتها: ذلك الطرف راجحا وكذا كما  
 ذلك الطرف راجحا: الطرف الاخر راجحا وكذا كما: الطرف الاخر راجحا  
 كما تمتعها وكذا كما: تمتعها: ذلك الطرف راجحا وقد فرض في وجه  
 افتراضه هو كماله وهرامها من البرد على شئ مما اورده في  
 هذا المقام وقد عرفت بعد ما لا يوجب الوجود على شئ من حكمه  
 العين على اصله الباطنة المشقة وانما كذا علمه في وجهه  
 والاجكام واورده عليه هو الخلق في وجهه انما ايرادها  
 وهو ان لا يمتنع احد الطرفين بسلامه ووجوبه للطرف الاخر  
 فاما كلام الطرفين تمتع عند الشئ في خصوصه امتناع احد  
 الطرفين مع عدم وجوبه الاخر فانت في اوردته في صورة  
 التفصيل والذات في صورة النقص الاعلى وغيره التفرقة  
 لا يجر ذلك الا انما كما: وقوعه كطرفه كما قد قلنا في رجاءه  
 ان يكون الطرف الاخر راجحا كما ذكره من وجهه ما سئل في  
 وقوعه الطرف الرجوعه حاله: رجوعه في قوة الطرف الاخر  
 كما قد قلنا في العطف واورده على الخلق النقص الرجوعه وجعل  
 الخلق صورة الرجوعه التمتع: الخلق الاول هو ذوات الطرف

العلم بوجوبه او نفيها: الاصول الاعتبارية مطلقا لا يكون شرط لا يوجب  
 اصلا عما قبل: عدم المانع كما سئل من عدم وجوبه في الشرطية  
 قائل في علم السائل فان جميع الاعترافات بل الوجود يستلزمه في العلم  
 الاول بوجوبه بسلام الوجوه وقد تفرق الراجح في الوجود لو تحقق  
 احد الطرفين لذاته فاما في المباح طرأ الطرف الاخر فليس بالانقلاب او كذا

من عليه على كل وجه من وجهات  
 الطرق في اصطلاحه من غير ان  
 فاما ان كان في اصطلاحه من غير ان  
 فاما ان كان في اصطلاحه من غير ان

الوجه مع صفة الوجوب لا وجه هو مناقضة للطرف الآخر

هذه القضية لا بد الا في ما هو تقييد ليس يتبع وهو يتبع ليس  
 يتبعه ولا الكلام في صورة التيقن واقواله اثبات المقدرة التي  
 لو اتبع طرق واجب الطرق الا في ما كان حاد الارتفاع وقدره من

الاول مرتفعا، وقدره من ارتفاع التقييد وهو ضروري  
 الاحتياج وان لم يقع فيكون حاد ارتفاعها وهو ايضا حاد وان  
 بصورة التقييد فاقول ان الارتفاع على السواء لا يستلزم  
 اجتماع التقييد وارتفاعها وهو كذلك في ما يمكن استحصاله

يتبع على التيقن بل لا بد من ترجيح احد طرفي في نفس الامر والامكان امر  
 اعتباري يوضه في العقل فاذا لاحظنا ان ارتفاع تقييد النظر  
 غير غيره وجوده متساوية النسبة الى الطرفين وهو في نفس الامر متغير  
 بالمرحى لا يتعدى كما يجوز ارتفاع التيقن الذي هو متغيره الذي لا يغير  
 فلم لا يجرى ارتفاع الرجحان الذي هو متغيره الذات بالوجه لا المتغير  
 بل التيقن الذي هو متغيره التيقن ولو كان كذلك لكان ارتفاعه كما  
 مستحسنا بل هو بالنظر في ذاته متساوية النسبة الى الطرفين  
 حيث لا يفتقر شيئا منها الا بالتحقيق في ذاتها في نفس الامر  
 فينتج كونها متساوية بالنظر في ذاته وهو المعنى باق غير متغير

اصلا

اصلا فان قلت اللازم لما ذكرنا ان الممكن بحيث ذاته يتساوى  
 الا الوجود والعدم وينبغي لا يتباينتا الواجب بطوار ان يكون  
 الممكن مع امدهى كما ارتفاع المانع هو وجوده ترجيح اوجهي  
 قلت بعد اثبات ان لا يكون احدا الطرفين اولى بل لانه اجتنابا  
 الممكن الا ما يعطل الوجود ضروري ولذا لم يكن العقل كما في  
 ان العقل التامة التفاعلية ضرورية في كل معلوم وان الممكن لا يمكن  
 يوجد لوجوده ووجوده متساوية في وجوده من غير ان يكون له  
 فورا في حاله من فور الممكن ما لم يجب وجوده في نفسه

اصلا فان قلت اللازم لما ذكرنا ان الممكن بحيث ذاته يتساوى

الا الوجود والعدم وينبغي لا يتباينتا الواجب بطوار ان يكون

الممكن مع امدهى كما ارتفاع المانع هو وجوده ترجيح اوجهي

قلت بعد اثبات ان لا يكون احدا الطرفين اولى بل لانه اجتنابا

الممكن الا ما يعطل الوجود ضروري ولذا لم يكن العقل كما في

ان العقل التامة التفاعلية ضرورية في كل معلوم وان الممكن لا يمكن

يوجد لوجوده ووجوده متساوية في وجوده من غير ان يكون له

فورا في حاله من فور الممكن ما لم يجب وجوده في نفسه

لم يوجد اوله لم يجب معها كما اما متساوية النسبة الوجودي و

العدم فيكون حاله العكس كما لا يكونا موجودا او وجوده متساويا

وهو يتقن في غير المانع الوجودي فلا يستحيل عليه في نفسه

معها الوجود في وقت والعدم في وقت آخر فاخصا من احد وجهي

بالوجود ان لم يكن لم يرجح لم يوجد في الوقت الآخر لم يرجح احد

المتساويين على الآخر لا بسبب ضرورة الاولوية بل لانه

متحقق في كلا الوقتين فالوقت متساوية فيها وان كان لم يرجح

لم يوجد في الوقت الآخر لم يكن الاولوية التامة للوقت كما في

في الوقتين والمقرضات لوجوده لم يجب وجوده كما في وجوده

حاصله ان الاولوية ان  
 لا يتعدى في وجوده  
 الوجودية فلا تتعدى كما في



كاستياسه المحققين قد سجدوا، ثم استدل الشيخ في محققته  
 المتأخر اذا الوجهه امر متوقفي فيكون شبيه للشيء متأخر اعني  
 وجوده فالوجهه الثاني على الوجهه انك اعني المسبق في  
 لزوم تقدم الشيء على غيره وان كان غيره نطقا الكلام اليه في لزوم  
 ان يكون الشيء الواحد وجوده كما غير متناهية وهو بطا على انهم قد  
 اعترفوا بانها الشيء الواحد لا يكون الا واحدا واعلم ان  
 لم يرد الشيخ الرئيس وغيره في هذا المطلب على العلم تاما يجب  
 صواب المعلول مثلا لا يصدر عنه والربط الذي ذكره انما يرد  
 على الاستلزام دعوى التقدم ودعوى الضرورة في محل المنع و  
 هذه المساحة من تفصيل ربما يوسع علم في تعليقاتنا  
 ويمكن هذا اتم ما تضمننا في هذه الرسالة

مع تفرق الحال وتشتت البال و

وقد بقي في زماننا اصحى الهم

تفاخرة وللمباهة

مناصرة

يكتبونها بالخطيب والشيء ويستغفرونه بزل في السرار غير الزوا  
 بالشراب ولكنهم يريدون محققا ويطلبون بالطلب بعد الله واليه  
 الرجوع في الرسالة التي كتبتها باسمي في العارض المحلولة  
 رب العالمين وصلى الله على سيدنا  
 محمد وآله الصلوات

